السوق السعودي يتصدر قائمة المكاسب بنسبة 9.16 في المائة

أسواق المال في الشرق الأوسط تظهر تماسكاً قوياً منذ بداية 2021

رغم التقلبات التي شهدتها أسواق المال بالشرق الأوسط وفي مقدمتها بورصة مصر خلال شهر مارس الجاري بسبب توجه المؤسسات الاستثمارية لاقتناص الأسهم عند مستويات متدنية، إلا أن أداءها خلال تلك المدة حقق تماسكا، وسجّل بعضها مكاسب مُلفتة بدعم النفط والخطط التنموية المعلنة.

وحققت خمسة بورصات عربية ارتفاعات ما بين الطفيفة والملحوظة خلال الثلاثة أشهر الأولى من العام وخصوصا مع نهاية جلسة يوم الخميس 18 مارس.

وتصدر السوق السعودي قائمة المكاسب بنسبة 9.16 بالمائة وذلك بدعم ارتفاعات خام نفط برنت بنسبة 23.16 بالمائة تزامنا مع الالتزام بخفض الانتاج وهو الأمر الذي يدعم الأسعار.

وجاء في المرتبة الثانية بين ارتفاعات بورصات المنطقة في تلك الفترة سوق أبوظبي 13.7 بالمائة، يليه سوق دبي وذلك بنسبة 4.5 بالمائة، تليه بورصة مسقط 2.6 بالمائة وأخيرا بورصة مصر والتي تماسكت وسجل المؤشر الرئيسي لها ارتفاعا بنسبة 0.7 بالمائة، وسط التشديد على ضرورة الإفصاح عن أسباب أي عمليات تجزئة للقيمة الاسمية للشركات المقيدة لاحقا واعتماد الهيئة العامة للرقابة لتلك الأسباب.

عام التكتلات

ووسط التقلبات التي سجلتها أسواق المنطقة ولاسيما البورصة المصرية خلال شهر مارس، يعتقد محمد جاب الله رئيس قطاع تنمية الأعمال في «بايونيرز»، أن البورصة المصرية قد تحقق طفرات وخاصه بعد التخفيضات المتتالية فى أسعار الفائدة ولهذا قد تعتبر هى الوجهة المثالية للاستثمار حاليا بمصر.

وأشار إلى أن المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية يمر بحالة تجميع طويلة المدى، متمثلا في الاتجاه العرضي المملل الذى نسير فيه قرابة شهرين متتاليين، ويتجه نحو حمل الدفة بدلا من السبعينى الذى حمل دفه الصعود لقرابه العام وتحديدا منذ اندلاع أزمة «كورونا» في مارس الماضي.

وأوضح أن عام 2021 هو عام المؤسسات المالية والتكتلات الكبرى في أسهم المؤشر الثلاثيني فور انتهاء حالة التجميع التي يرى أنها قاربت على الانتهاء وتستعد للصعود الكبير ربما قبل نهاية مارس الجاري.

جاب الله: المؤشر الرئيسي للبورصة المصرية يمر بحالة تجميع طويلة المدى

طبيعة المستثمرين

ومن جانبها، قالت حنان رمسيس الخبيرة الاقتصادية لدى شركة «الحرية لتداول الأوراق المالية»، إن الفرص تتفاوت بين الأسواق طبقا لطبيعة الاستثمارات وطبيعة المستثمرين.

ونوهت الخبيرة الاقتصادية إلى أنه مع تنامي وجود أنواع المتعاملين المرتبطين بالتداول وليس الاستثمار ستكون الارتفاعات في الأسواق متباينة، حيث إن العميل في البورصة المصرية يكتفي ببضع قروش يستطيع الحصول عليها من التداول بدل تبخر رأسماله بسبب طبيعة السوق في الآونة الأخيرة مع عدم وجود توزيعات أرباح مجدية وضبابية في الرؤية بسبب كثرة القوانين والتشريعات.

وأشارت «رمسيس» إلى أن الفرص في الأسواق الخليجية أعلى وأوفر وأكثر تنوعًا لأن لديهم خطط في القيد وتوطين الشركات والاستثمارات التحتية، كما أن لديهم الرصيد الهائل من الشركات المقيدة العملاقة التي تقيد تدريجيا.

فرصة رائعة

وقال أحمد معطي المدير التنفيذي لشركة «في آي ماركتس – مصر» إن بورصة مصر والبورصات الخليجية برأيه هي استثمار هام خلال الفترة المقبلة، حيث إنه بعد التقلبات التي تشهدها حاليا والحركة العرضية دائما ما يخرج الكثير من الأفراد من هذه الأسواق بعيدا عن هذا المجال، بالتالي تنخفض أسعار الأسهم وتكون هنا هى فرصة رائعة للاستثمار وبسيولة منخفضة ومن ثم ترتفع وبقوة.

ولفت «معطي» إلى أن ذلك دائما ما يحدث في الأسواق المالية عبر التاريخ، بالتالي فالآن البورصة الخليجية والمصرية هي استثمار جيد ولكن يحتاج التمهل والصبر في اختيار الأسهم ذات الملائة المالية القوية والتي استطاعت أن تستقر وقت أزمة كورونا.

ورجح أن تتلقى البورصة المصرية الدعم في الفترة المقبلة من القطاع العقاري وخصوصا بعد قرار التمويل العقاري بفائدة 3 بالمائة والانتظار في انطلاق العاصمة الإدارية الجديدة، مشيرا إلى أن هذا القطاع سيظل في حالة رواج وسيقوم بمساعدة قطاعات اخرى على الارتفاع مثل الحديد والاسمنت وعدة قطاعات اخرى.

اللقاحات المضادة

ويعتقد محمد راشد الخبير الاقتصادي والمدرس بكلية السياسة والاقتصاد جامعة بنى سويف، أن التوسع فى استخدام اللقاحات المضادة لـ«كورونا» خلال الفترة المقبلة إضافة لإقرار حزمة التحفيز الأمريكية بقيمة 1.9 تريليون دولار سيكون له انعكاس إيجابي على الأسواق المالية، حيث سيؤدى ذلك إلي عودة الأنشطة الاقتصادية لمساراتها الطبيعية ونموها المعهود.

وأشار إلى أن الارتفاع الحادث مؤخرا في أسعار البترول سيقود الأسواق الخليجية بوجه عام نحو الصعود، مضيفا أن البورصة المصرية لا زالت أغلب أسهمها أقل من قيمها العادلة بكثير. ويعتقد أن البدء في برنامج الطروحات الحكومية بمصر المزمع سيقود البورصة نحو الصعود الملموس وجني المستثمرين لأرباح رأسمالية قوية.

الأكثر جاذبية

من جانبه، قال محمد كمال، المدير التنفيذي لشركة الرواد لتداول الأوراق المالية إن الفرص في السوق المصري والسوق الخليجي مازالت متاحة للاستثمار ومن الممكن أن يكون السوق المصري أكثر جاذبية من أسواق المنطقة، وهو حتى الآن أقل من القيم العادلة للأسهم وفق تقييمات القطاعات وأسواق المال ونسب النمو المتوقعة له والقرارات الاقتصادية الأخيرة.

ولفت إلى أنه من الممكن أن يكون الربع الثاني أفضل أداء من الربع الأول، وأن يكون القطاع العقاري هو القائد لتلك الارتفاعات المتوقعة.

وبدوره، أوضح محمد حسن العضو المنتدب لدى «بلوم مصر للاستثمارات المالية»، إن البورصات الخليجية والبورصة المصرية عاودت الصعود خلال الربع الأول بعد عام من التراجعات الشديدة إثر تفشي فيروس كورونا، ومن المتوقع أن تعاود المكاسب وإنهاء العام الحالي على ارتفاعات وسط ترجيحات بإجراء طروحات جديدة ذات جودة تجذب مستثمرين، ورؤوس أموال جديدة لزيادة السيولة وخصوصا بالسوق المصري.

وأشار إلى أن من أهم العوامل التي ستؤثر على السوق المصري بشكل إيجابي هى انخفاض أسعار الغاز الطبيعي للقطاع الصناعي، مما يعود بالأثر الجيد على خفض تكلفة الإنتاج ويساعد على تعظيم أرباح الشركات واتجاه الدولة في إنعاش ملف الطروحات مرة أخرى خلال هذا العام مع إعلان عن إضافة بعض شركات القوات المسلحة للاكتتاب العام مما قد تساعد على زيادة السيولة داخل السوق.

وقال إن فرص الصعود تتركز بالبورصة المصرية فى النصف الثانى من العام حيث من المرجح أن يتجه المؤشر الثلاثينى صوب 13500 – 14000 نقطة فى ظل انتشار اللقاح المضاد لـ«كورونا» وما يترتب عليه من تراجع في وتيرة انتشار الوباء والإصابات وستكون الأسهم فى هذا التوقيت الملاذ الاستثماري الأفضل، وستشهد فرصا كبيرة للربحية مع تراجع معدلات الفائدة.

البورصة المصرية تنتعش منذ بداية العام

رمسيس: الفرص تتفاوت بين الأسواق طبقا لطبيعة الاستثمارات وطبيعة المستثمرين

راشد: الارتفاع مؤخرا في أسعار البترول سيقود الأسواق الخليجية بوجه عام نحو الصعود

وقال حسام عيد، مدير الاستثمار بشركة إنترناشيونال لتداول الأوراق المالية، إن اكتشاف اللقاح وسط استقرار أعداد المصابين بـ«كورونا» عالميا تشهد الأسواق المالية بالمنطقة استقرارًا كبيرا وتستعيد مستوياتها السابقة فيما قبل الأزمة.

وأشار إلى أن انخفاض معدلات التضخم السنوي والتصنيفات الاقتصادية للاقتصاد المصري تؤكد أن البورصة قادمة على ارتفاعات قوية وتمر حاليا بعمليات جني أرباح قوية تظهر استهداف المؤسسات الاستثمارية فتح مراكز مالية عند مستويات الدعم الرئيسية للمؤشر الثلاثيني الرئيسي وسط مستهدفات سعرية مرتفعة لأغلب القطاعات بالسوق.

تعظيم الأرباح

ومن جانبه، يرى مينا رفيق، مدير البحوث بشركة المروة لتداول الأوراق المالية أنه رغم شدة تقلبات الأسواق المالية بمصر و الخليج الفترة الماضية إلا أن الأسهم القيادية والتي أعلنت عن نتائج أعمالها واستطاعت مواجهة التحديات خلال عام كورونا وتقوم بتوزيعات نقدية ومازالت تداول عند مستويات مغرية وتعطي عائد يفوق فائدة البنوك تعتبر حاليا فرصة استثمارية جيدة لتعظيم الارباح رغم أى ضغط بيعى تتعرض له.

مخاطرة أقل

وأوضحت دعاء زيدان، خبيرة أسواق المال بشركة «تايكون» لتداول الأوراق المالية، أن من افضل فرص الاستثمار بالأسواق الواعدة هي مصر حيث تتداول أسهم أغلب شركاتها المدرجة بمعدل ربحية أقل من مستويات أغلبية الأسواق الناشئة ووسط تحسن مؤشراتها الاقتصادية بشهادة أغلبية التصنيفات العالمية مما يوفر معدل مخاطرة.

وأشارت إلى أنه تبقى أهم نقطة هي تنظيم وهيكلة سوق المال المصري، وأن يكون أكثر شفافية لاكتساب ثقة المستثمرين مع العمل على تنشيطه بالعديد من المحفزات أهمها برنامج الطروحات والعمل علي تدعيم البورصة بثقافة الاستثمار وتركيز علي قوة شركاتها.

ونصح إيهاب يعقوب مدير شركة جارانتي للتداول، بالمتاجرة العكسية والابتعاد تماما عن الاقتراض من أجل الاستثمار بالأسهم وإغلاق المراكز المكشوفة واختيار الأسهم ذات الأداء التشغيلي الجيد مع عدم التفريط فى الأسهم فى الأسعار المتدنية.

ويرى تامر السعيد خبير أسواق المال والمدير لدى سي آي كابيتال للسمسرة في الأوراق المالية، إن أسواق المال علي جميع مستوياتها مليئة بالفرص الجيدة والمتكررة و ذلك بعد التحكم في أكبر أخطاء المستثمرين وهي الطمع في أوقات تحقيق الأرباح و الخوف في أوقات نزول الأسهم.

ولفت «السعيد» إلى أن ما شهدناه بالبورصة المصرية خلال الآونة الأخيرة من كثرة عروض الشراء واستحواذات يؤكد على استمرارية الإيجابية و الفرص الموجودة بالسوق والتي نرى انعكاسها على اتجاه المؤسسات المحلية أو حتي الأجنبية نحو الشراء.

وفي السياق ذاته، قال أحمد أبو اليزيد، محلل فني أول بشركة بريمير لتداول الأوراق المالية، إن البورصة المصرية تمر بإتجاه هابط طويل الأجل منذ ابريل 2018.

وأشار إلي أن المستوى الذي ستغير فيه الإتجاه فقط سيكون باختراق مستوى 12 ألف نقطة.

وأوضح أنه على المدى القصير فإن المؤشر الرئيسي للسوق المصري هبط أسفل مستوى 11،000 نقطة ويتوجه لإختبار مستويات الدعم الواقع عند 10،900 – 10،800 نقطة وفي حالة الارتداد من هذه المستويات يعاود المؤشر الصعود نحو مستويات 11،200 – 11،400 نقطة مرة أخرى.

وقال محمد سنبل، خبير أسواق المال وعضو الجمعية المصرية للمحللين الفنيين، إن الاتجاهات والمستويات الهامة للسوق السعودى تقترب من مناطق واقعة حول 9750 إلى 9850 نقطة وينصح فيها بالتخفيف الجزئى مع الارتفاعات وتوفير بعض السيولة للفرص الوليده والغير متضخمة مع أى تصحيح قادم.

وبيّن أن الفرص تتجدد في سوق أبوظبى عند مستويات 5688 نقطة الهامة ومستويات الأمان لمزيد من الارتفاعات نحو 5860 ، 6000 نقطة.

ومن جانبها، قالت أسماء أحمد محللة الأسواق لدى شركة «بيت المال للاستشارات»، إن أسواق الخليج مازالت تحمل فرص للاستثمار ومجال لتكمله الاتجاه الإيجابي ويدعم ذلك وصول اسعار النفط الي مستويات قياسية بفضل التوافق حول مستويات الإنتاج وعمليات التحفيز غير المسبوقة من قبل الحكومات، وسير عملية تلقيح المواطنين بنجاح، إضافة للتوقعات بتلاشي الجائحة قرب شهر يونيو وعودة الاقتصاد تدريجيا.

خلال حفل إسلاميك فاينانس نيوز «IFN» السنوي

«KIB» يحصد جائزة «صفقة التأثير الاجتماعي للعام 2020»

ضمن نطاق الجوائز التي تقدمها مجلة إسلاميك فاينانس نيوز (IFN) سنوياً لأفضل الصفقات المالية، نال بنك الكويت الدولي «KIB» جائزة «صفقة التأثير الاجتماعي للعام 2020/ أفضل استثمار في المسؤولية الاجتماعية SRI/ أفضل الصفقات البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG»، وذلك بصفته المدير المشترك لأول إصدار من نوعه لـ «صكوك استدامة» أصدرها البنك الإسلامي للتنمية بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي لمدة خمس سنوات، بهدف التخفيف من آثار جائحة فيروس كورونا (كوفيد19–) على الدول الأعضاء.

ولقد تم ترشيح «KIB» للفوز بهذه الجائزة من قبل لجنة التحكيم التي ضمت مجموعة من الخبراء المتخصصين، وذلك لاستيفائه عدة معايير رئيسية بما فيها أثر الصفقة الإيجابي ومدى أهميتها بالنسبة للمجتمع ودرجة تعقيدها، بالإضافة إلى توقيت طرحها في السوق، وقدرتها على تجاوز التحديات، إلى جانب تميّز الصفقة وجهة الإصدار عن غيرها.

وأجمعت اللجنة على أن العام 2020 كان عام المبادرات الهامة في مجال التأثير الاجتماعي، حيث تضمن العديد من الصفقات البارزة ومن بينها كان إصدار صكوك استدامة من قبل البنك الإسلامي للتنمية لدعم النظام المالي في دوله الأعضاء البالغ عددها 57 دولة، والتي شارك فيها «KIB» بصفته المدير المشترك مما أكد للجنة على التزامه بتطوير قدراته المصرفية الاستثمارية في الأسواق الإقليمية وعزز مكانته في أسواق رأسمال الدين الإقليمية وأثر إيجابياً على مستقبل أسواق رأس المال الإسلامية في الكويت بشكل عام. كما نجحت هذه الصفقة حيث تم تسعير الصكوك تحت مظلة برنامج إصدار شهادات الائتمان للبنك الإسلامي للتنمية الذي تبلغ قيمته 25 مليار دولار أمريكي، بمعدل ربح تنافسي يعادل 0.908% سيتم دفعه بشكل نصف سنوي.

وبهذه المناسبة، عبّر المدير العام لإدارة الاستثمار في البنك، جمال البراك، عن مدى سعادة جميع العاملين وأعضاء الإدارة العليا في «KIB» وفخرهم بهذا الإنجاز الجديد الذي يؤكد على متانة الصفقات الاستثمارية التي يشارك فيها البنك وقوة مركزه المالي من جهة، إلى جانب دوره الرائد ومكانته في التأثير على المجتمع من جهة أخرى.

وصرح البراك قائلاً: «لطالما حرص «KIB» على المشاركة في الصفقات الاستثمارية ولعب دوراً فعالاً في سوق رأسمال الدين الإقليمي، وذلك تحت مظلة سعيه المتواصل لتعزيز رأسماله وتحقيق التنمية المستدامة، إلى جانب دعم المجتمع والتأثير الإيجابي على حياة الأفراد من مختلف الجوانب. ومن هنا، جاءت مشاركتنا كمدير مشترك لأول إصدار صكوك استدامة يصدرها البنك الإسلامي للتنمية، بهدف مساعدة مختلف الدول الأعضاء على مكافحة تبعات فيروس كورونا (كوفيد–19) المستجد ودعم المشاريع الاجتماعية وفقاً لبرنامج التمويل المستدام الخاص بالبنك الإسلامي للتنمية، مع التركيز على تقديم الخدمات الأساسية وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير فرص العمل المناسبة، وهو ما كان يتماشى مع سياسة برنامج «KIB» الرائد للمسؤولية الاجتماعية الذي يؤمن بأهمية تمكين الشباب والتفاعل الإيجابي مع المجتمع وخاصة خلال الأوقات الصعبة.»

جمال البراك

وأضاف البراك: «أن مشاركة «KIB» كمدير مشترك في الصكوك التي أصدرها البنك الإسلامي للتنمية يعتبر نجاحاً كبيراً لنا، وذلك باعتبارها الصكوك الوحيدة التي صدرت كاستجابة قوية وردة فعل سريعة من قبل عدة أطراف لتحقيق التنمية المستدامة وتمويل المشاريع الاجتماعية ودعم جهود مكافحة الوباء في العديد من الدول. ولقد ساهمت هذه المبادرة في تعزيز دورنا ومكانتنا في السوق الاستثماري على الصعيد الدولي، كما وطدت علاقتنا مع البنك الإسلامي للتنمية الحاصل على تصنيفات ائتمانية ممتازة من وكالات التصنيف العالمية. هذا بالإضافة إلى أن هذه الصكوك تعتبر الإصدار العام الثاني للبنك الإسلامي للتنمية خلال العام 2020، والتي جاءت بعد إصداره للصكوك الخضراء بهدف توسيع نطاق برامجه التنموية في مجال المناخ والتمويل الأخضر، مما يدل على الأهمية المتزايدة للتمويل المستدام في مجتمعاتنا والتوجه الإيجابي لـ «KIB» للمشاركة في مثل هذه الصفقات المجتمعية.»

يذكر أن مجلة إسلاميك فاينانس نيوز (IFN) تعتبر تابعة لمجموعة REDmoney التي تأسست في عام 2004 لتزويد الخدمات الإعلامية في الأسواق العالمية التي تشمل الاقتصادات الإسلامية الناشئة، منطقة الشرق الأوسط والمناطق المتقدمة في أوروبا والأمريكيتين. وتقوم المجلة سنويا بتنظيم حفل توزيع جوائز التمويل والعمل المصرفي الإسلامي، كما تنشر أهم أخبار الصيرفة الإسلامية في العالم حيث إنها تمتلك قاعدة قراء واسعة النطاق على مستوى العالم، وتقدّم تغطيات حصرية وشاملة للأسواق المالية الإسلامية العالمية مستفيدة من شبكة علاقاتها الواسعة لتقديم رؤية لا مثيل لها في الأسواق العالمية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

خلال مؤتمر «غلوبل فايننس» الافتراضي

الرشود يناقش أهمية الرقمنة المصرفية وتحدياتها المستقبلية

عبد الوهاب الرشود

يشارك الرئيس التنفيذي بالتكليف لمجموعة بيت التمويل الكويتي «بيتك»– عبدالوهاب عيسى الرشود، في فعاليات المؤتمر الاقتصادي الذي تنظمه مجموعة غلوبل فايننس العالمية.

وينطلق المؤتمر افتراضيا عبر منصة رقمية بعد غد في تاريخ 23 مارس الجاري، بمشاركة كوكبة من الشخصيات الاقتصادية المرموقة وممثلين وخبراء من القطاعين العام والخاص، ومسؤولين وخبراء مصرفيين وممثلين من شركات التكنولوجيا المالية.

ويستعرض الرشود خلال المؤتمر، أداء البنوك في ظل جائحة Covid–19، والتحديات التي تواجه الرقمنة في الكويت، فيما يناقش التحول الرقمي وما يشمله من تطبيق الذكاء الاصطناعي، وخدمات التكنولوجية المالية FinTech، مع ابراز أهمية تكيّف البنوك مع التغيرات المتسارعة، والتاكيد على ان تتمتع نماذج اعمال البنوك بالمرونة والقدرة العالية على التكيف مع الظروف والمتغيرات، الى جانب الابتكار في طرح الخدمات المصرفية الالكترونية.

ويناقش الرشود تداعيات الجائحة على الاقتصاد الكويتي بشكل عام وعلى البنوك بشكل خاص، وعوامل عودة الانتعاش للاقتصاد، الى جانب الحديث عن القطاعات الاقتصادية التي تضررت والتي استفادت من الجائحة، وكذلك يناقش الحوكمة والجوانب والاعتبارات الاجتماعية في الكويت في ظل جائحة كورونا.

ويتطرق الرشود الى مدى نجاح استراتيجية التحول الرقمي في «بيتك» والريادة في طرح خدمات مصرفية رقمية هي الاولى من نوعها في الكويت، مع التأكيد على اهمية ان تكون الخدمات المصرفية تلبي رغبات العملاء المتزايدة وتطلعات جيل الألفية، وتمتاز بمعايير الجودة والدقة والسرعة والأمان.

وأخيرا، سيتناول الرشود خطة التنمية في الكويت مع تسليط الضوء على اهمية تنويع مصادر الدخل وخلق وظائف جديدة وتعزيز دور القطاع الخاص ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة كونها نواة اساسية في خلق فرص العمل ومحرك قوي للمساهمة في التنمية.